

ويطلق على الاسباب التي يتشبه بها العله
وعلى المنع المترتب على ذلك والمردد هنا الأول
لأنه الذي لا يبرقعاً إلا بالاختلاف المنع لانه
صفة الامر الاعتباري وهو عينة فاءت
المنع هو الحصة وهي ترتفع ارتفاعاً مقيداً نحو
النسبم بخلاف الاول ولا فرق في الحرث بين
الاصغر وهو ما تنقضي الوضوء والمتوسط
وهو ما اوجب الغسل من جباة او انزال والاكثر
وهو ما اوجب من حيض او نفاس والجنث
في اللغة ما يستنقذ وفي الشرع مستنقذ يمنع
من صحة الصلوة حيث لا مَرَحَض ولا رُفَع
فيم بين المحقق كبول صبي لم يطمع
غير كلب والمتوسط كبول غيره من غير خوف
الكلب والمغلط كبول نحو الكلب وانما تعينت
الماء في رفع الحرث لقوله تعالى فلم تجرؤا ماء

بدي وقابلي فالقلمي كالحسد والعجب والاياء
والكبري قال الغزالي معرفة حرودها
واستبابها وطبها وعلاجها فرضاً عيب
نحو تكملة والبرقي أما بالماء او التراب او بهما
كما في ولوع الكلب او بغيرهما كما في يفت
في الرباع او بنفسه كالتلاب الحمر خلا وقوله
التاجع ما او الماء مهروء على الاضغ واصله
موة نحو كت الدواور نفتح ما قبلها فقلبت
الفاء ابرلت الها هزة ومن عجب لطف
الله تعالى انه اكثر منم ولم يخرج فيه الي
كثير معالج لعموم الحاجة اليه **التي تحوز**
التطهير بها اي بكل منها عن الحرث
والجنث والحرث في اللغة الشيء الحادث
وفي الشرع يطلق على امر اعتباري يفهم
بالاصغرا يمنع من صحة الصلوة حيث لا مَرَحَض

وله اعتبار في
المنع

ويطلق